

## توصيات مؤتمر مبادرة دور المجتمع المدني لإيجاد حلول لحوادث الطرق في مصر ١٢ مارس ٢٠١٩

طرح المشاركون في المبادرة عدد من الموضوعات حول السلامة المرورية وأفضل الممارسات لكافة مستخدمي الطرق ودعم تبادل الآراء والمعلومات وزيادة الوعي المروري وتعزيز مبدأ الثقافة المرورية للتخفيف من حجم الكوارث التي تسببها الحوادث وما ينتج عنها من خسائر جسيمة على الصعيدين البشري والمادي مما يعتبر نزفاً للثروات الوطنية بكل المقاييس، حيث تم اعتماد مجموعة التوصيات التالية لمواجهة مشكلة السلامة المرورية:

### **أولاً: من الناحية الإجرائية:**

١- ينبغي أن تحظى مشكلة حوادث الطرق بأولوية قصوى ضمن الخطة القومية للدولة للتنمية الشاملة ٢٠٣٠، مع دمج اللوائح والقوانين المنظمة لحركة المرور في هذه الخطة لضمان التطبيق المتكافئ والصارم.

٢- تكثيف حملات الكشف عن تعاطي الكحوليات والمواد المخدرة بين السائقين على الطرق وبالأخص سائقي حافلات نقل طلاب المدارس والجامعات وسائقي النقل الثقيل على الطرق السريعة وكذلك العاملين منهم في الهيئات والمؤسسات المختلفة حيث كشفت الإحصاءات الرسمية والدولية أن الحوادث المرورية سببها الأول العنصر البشري وإعتبرت سائق المركبة العامل الأول الذي يتقدم باقي العوامل المتسببة في وقوع حوادث المرور.

٣- ضرورة وضع المزيد من الضوابط القانونية الحاكمة لإستخراج رخصتى القيادة والتسيير بمختلف فئاتهما أسوة بشروط وضوابط إستخراج رخصة السلاح لما لهما من خطورة مماثلة تمس حياة المواطنين، ويوصي في هذا الصدد بما يلي:

- إنشاء وحدات تعليم القيادة السليمة وشروطها وقواعدها.
- إنشاء أو إستخدام مراكز صيانة السيارات الموجودة لعمل الإختبارات الأساسية للأمان (المحرك/ المكابح/ الإطارات/ حزام الأمان).
- الجدية في الكشف الطبي على السائقين وإصدار شهادة بالخلو من الأمراض أو الإصابات التي تعيق القيادة والكشف على المخدرات من خلال مراكز طبية معتمدة تقدم شهادتها كشرط لاستخراج رخصة القيادة.

٤- النظر في ربط رسوم التأمين الإجبارى التى يسدها السائق عند إستخراج الرخصة بعدد المخالفات والحوادث التى إرتكبها بحيث تزيد الرسوم تدريجياً تبعاً لعدد وجسامه هذه المخالفات والحوادث.

٥- تطبيق نظم التكنولوجيا الحديثة في عملية الضبط المروري للمخالفين وبالأخص على الطرق السريعة وتوفير أجهزة المراقبة الحديثة (كاميرات/ رادارات) وإستخدام برامج النقل الذكي للتنسيق بين الإشارات الضوئية، مع تكثيف الحملات المرورية والتفتيشية على مدار الساعة وعمل نقاط مراقبة للسرعة

٦- تفعيل دور المجلس الأعلى لسلامة الطرق ورفع كفاءته من خلال إشراك ذوى الخبرة من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تشكيله الرسمي، ويوصى فى هذا الصدد على سبيل المثال وليس الحصر: ( البنوك - شركات النقل - شركات النقل التشاركي - شركات التكنولوجيا - النقابات التأمينية - شركات التأمين - نادى السيارات - المنظمات غير الحكومية مثل مصر الخير / ندى - وكلاء السيارات والمصنعين).

٧- تفعيل دور مركز القيادة الأمانة التابع لوزارة السياحة كمركز معتمد للتدريب وإعتماد التراخيص لجميع سائقي النقل الثقيل واللوريات والأتوبيسات وسائقي الميكروباص.

٨- تحديد المؤسسات التي لديها الخبرة في مجال النقل والسلامة على الطرق وبالأخص الشركات العالمية العاملة في مصر والعمل على نقل ما تملكه من خبرات متميزة وإمكانات تكنولوجية متطورة إلى أجهزة الدولة المعنية .

٩- عقد جلسات تشاورية مع ممثلى الشركات العالمية والمحلية المتخصصة فى مجال النقل البرى حول التصور النهائى لقانون المرور الجديد ولائحته التنفيذية فى إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص لتبادل الخبرات ومشاركة أفضل الممارسات.

١٠- يجب تعميم وضع لوحات تحديد السرعة واللوحات الإرشادية على الطرق مع مراعاة تكرارها لإشعار السائق بضرورة الإلتزام بالسرعات المحددة على الطرق.

١١- التوسع فى إنشاء كباري عبور المشاة علي الطرق السريعة وبالأخص الطريق الدائري لمنع التداخل بين حركة المركبات والمشاة لتفادي حالات الدهس.

١٢- دراسة المواقع التي تتكرر فيها الحوادث لتتلافي الخطأ التصميمي مع مراعاة عنصر وضوح الرؤية وبالأخص فى التقاطعات ووجود الإضاءة الكافية.

## ثانيا: من الناحية التوعوية:

١- تكثيف البرامج الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية لإيصال المفهوم المروري للأمن والسلامة بالتعاون مع الجهات الأمنية المعنية، على أن لا تكون هذه البرامج في وسائل الإعلام لفترة محدودة ولكن لفترات غير متباعدة تغطي العام .

٢- تكثيف حملات التوعية علي مستوي المدارس والجامعات والأندية والشركات لتنمية الوعي المروري والتحذير من مخاطر القيادة غير السليمة والمستهترة حيث أثبتت الإحصاءات أن نسبة مرتكبي الإخطاء فى الحوادث الكبيرة معظمها من الشباب .

٣- توزيع نشرات توزع علي منافذ الطرق السريعة للتوعية بقواعد المرور والتحذير من المخاطر والتذكير بالعقوبات من خلال المنظمات غير الحكومية المتخصصة.

كما إتفق المشاركون عقب إعتقاد تلك التوصيات من جانب مجلسكم الموقر على وضع خطة عمل ذات إطار زمنى محدد بالتعاون مع مجلس السلامة على الطرق على أن تتضمن الخطة تحديد الأدوار والمسئوليات المنوط بها جميع الأطراف المشاركة بالمبادرة وفقا للأولويات المتفق عليها .